

الطاقة الكهربائية بين العرض ومتطلبات الطلب الحقيقي



➤ مناف الصائغ

➤ خير اقتصادي

➤ بغداد 28 نيسان 2015

مؤشرات أولية

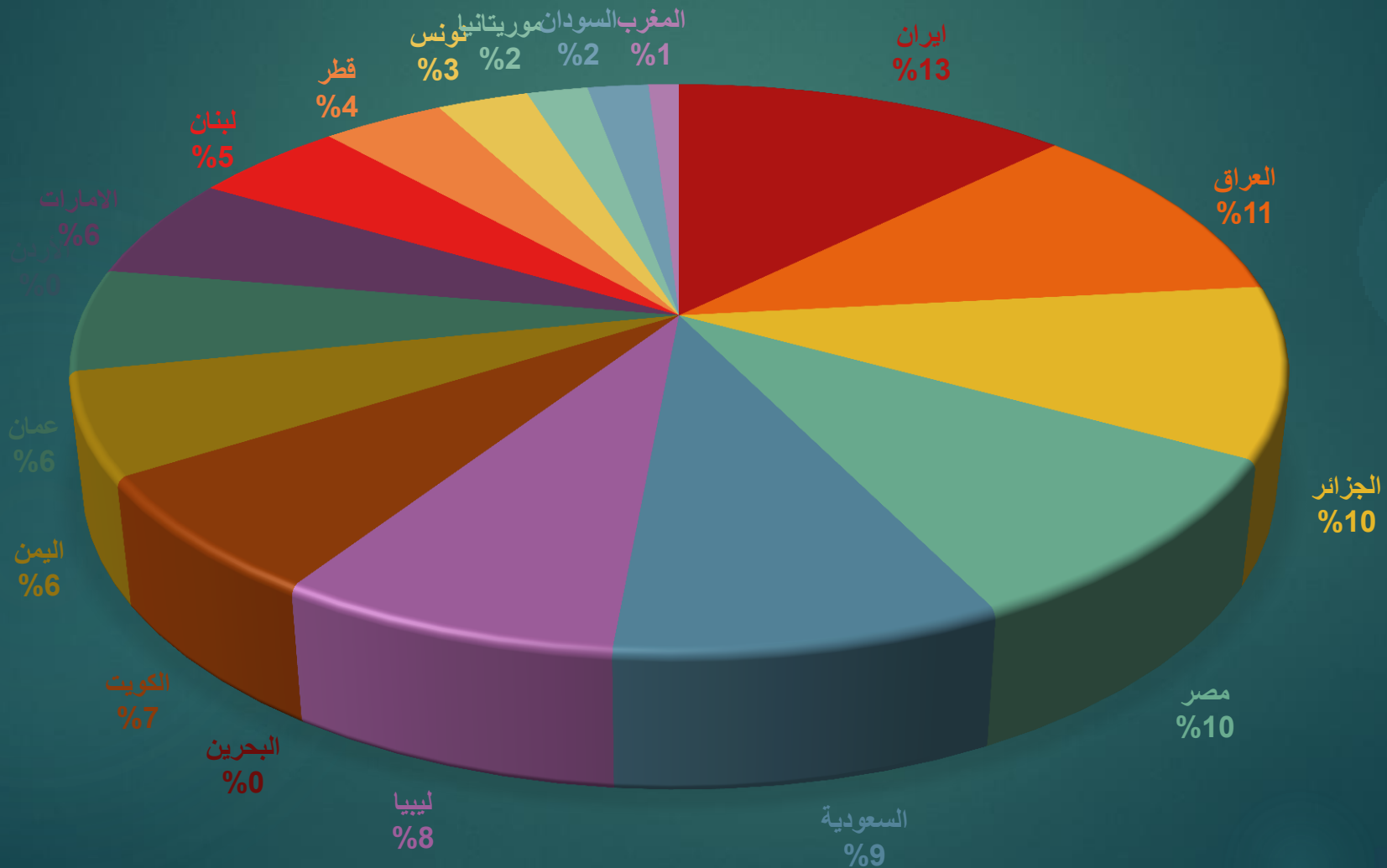
1. بلغت نفقات وزارة الكهرباء حتى نهاية عام 2012 (37) مليار دولار منها(16) مليار دولار نفقات تشغيلية (تصریح الناطق الرسمي للوزارة)
2. مجموع المبلغ الاستثماري المخصص للوزارة لغاية 2012 (21) مليار دولار
3. المبلغ اعلاه (الاستثماري) يعطي الوزارة الامكانية على تحقيق طاقة كهربائية بقدرة (19_ 22) ألف ميغاواط بحسب الأسعار العالمية السائدة
4. الإنتاج الحالي للطاقة الكهربائية لغاية 2013 لا يتجاوز (11) آلاف ميغاواط , مع ملاحظة ان هناك (4) آلاف ميغاواط موجودة أصلا قبل تخصيص الأموال اعلاه في 2003 , أي ما تم اضافته بمبلغ (21) مليار دولار هو (7) آلاف ميغاواط فقط , **والفجوة بين التخصيص المالي والمتحقق من الطاقة الكهربائية المضافة بعد 2003 (13- 15) ألف ميغاواط**
5. الجدول التالي يوضح الخلل بين التخصيص وما كان يجب ان يوفر من طاقة وبين المتحقق الفعلي مع نفس التخصيص



**جدول يبين الفجوة بين التخصيص المالى بعد 2003 لرفع انتاج الطاقة الكهربائية من
4000 ميغاواط الى ما لا يقل عن 20000 ميغاواط وبين المتحقق الفعلى
7000ميغاواط**

الهدر في الأموال المخصصة	الفرق بين المتحقق من الطاقة الكهربائية والمفترض ان يتحقق حسب المبالغ المصروفة منذ 2003 ولغاية 2013	المتحقق من إضافة الطاقة بعد 2003 ولغاية 2013	المبالغ المخصصة للاستثمار في الطاقة الكهربائية بعد عام 2003 لغاية 2013	انتاج الطاقة الكهربائية في عام 2003 قبل التغيير
15 مليار دولار	(15-13) ألف ميغاواط	7 آلاف ميغاواط	21 مليار دولار (كان يفترض ان يتحقق 20-23) ألف ميغاواط	4000 ميغاواط

نسبة الدعم للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قياسا لحجم الناتج المحلي الإجمالي



حواجز الإصلاح (رفع الدعم وتنظيم تسعيرة جديدة) في قطاع الطاقة الكهربائية

1. عدم وجود معلومات تتعلق بحجم الدعم وواجه قصوره (نادرا ما تظهر التكلفة الكاملة للدعم في الميزانية)
2. لذلك لا يستطيع الجمهور الربط بين الدعم وتقليص الانفاق العام للبنود ذات الأولوية العالية واثار الدعم الضارة على النمو والحد من الفقر
3. المعارضة من فئات محددة مستفيدة من الوضع الحالي (يمكن للجماعات ذات الرأي المسموع سياسيا والمستفيدة من الدعم ان تمنع الإصلاحات)
4. غياب مصداقية الحكومة وقدراتها الإدارية , قد يعلم الجمهور بالآثار الضارة للدعم الحكومي , ولكنه قد لا يثق بان الوفر المالي الذي سينتج من الإصلاح سيستخدم ويوجه الى منافع المجتمع
5. وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على الفقراء , زيادة الأسعار التعرفة الكهربائية سيحدث تأثير ضار على الفقراء , وأيضا من بشكل غير مباشر عن طريق التكاليف لخرن ونقل الأغذية وحفظها كذلك في ارتفاع أسعار خدمات البيع بشكل عام بسبب ارتفاع فاتورة الكهرباء



حواجز الإصلاح (رفع الدعم وتنظيم تسعيرة جديدة) في قطاع الطاقة الكهربائية

6. ستترب على حدوث زيادات في أسعار الطاقة آثار قصيرة الأجل على التضخم، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى توقعات بحدوث زيادات أكبر في الأسعار والأجور
7. سيؤدي التضخم الى تأثير بعض القطاعات الإنتاجية من الناحية التنافسية مع القطاعات المماثلة لها في منطقة الشرق الأوسط , مما سيفقد الميزة التنافسية بسبب ارتفاع أجور الكهرباء التي تنعكس على التكلفة النهائية للمنتج .
8. ضعف الأوضاع الاقتصادية الكلية , بسبب ضعف النمو الاقتصادي في الفترة السابقة وضعف أداء القطاعات الاقتصادية في توفير فرص عمل وتحقيق مكاسب اقتصادية واضحة , مع عدم كفاءة المنظومة الكهربائية في تزويد المواطن بالطاقة خلال 24 ساعة , فذلك سيؤدي ضمنا الى عدم تقبل المجتمع لرفع أسعار التعرفة للطاقة الكهربائية لأنها ستضيف أعباء مالية لهم مع عدم تقديم البديل الأفضل لحل المشكلة



المنافع التي تتحقق من إصلاح دعم الطاقة

1. يمكن أن يؤدي إصلاح الدعم إلى إعطاء دفعة للنمو والحد من الفقر وانعدام المساواة , فإعادة تخصيص الموارد التي يحررها الدعم باتجاه زيادة الإنفاق العام الإنتاجي يمكن أن يساعد على إعطاء دفعة للنمو في الأجل الطويل أي بمعنى اخر سيتم تحويل الانفاق من استهلاكي غير منتج الى استثماري .
 2. يؤدي إلغاء الدعم، المقترن بشبكة حماية اجتماعية جيدة وزيادة في الإنفاق لصالح الفقراء، إلى تحسينات كبيرة في رفاه الفئات منخفضة الدخل على المدى الأبعد
 3. أيضا يسهم إصلاح الدعم في خفض عجز الميزانية ، مما يحفز استثمارات القطاع الخاص ويعزز النمو
- ▶ وأخيرا فمن شأن إلغاء دعم الطاقة أن يحقق منافع كبيرة في مجالي البيئة والصحة عن طريق خفض التلوث المحلي على مستويين , الاول من خلال خفض الاستهلاك والثاني بسبب خفض الاستهلاك سينتج انخفاض الحمل على المنظومة مما سيؤدي الى تقليص صرفيات الوقود المستخدمة وتقليص الانبعاثات الضارة بالبيئة والصحة



السياسات الواجب اتباعها للإصلاح في قطاع الطاقة

1. وجود خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة , تتضمن التشاور مع أصحاب المصلحة وفيها تقييم لأثار الإصلاح وتؤشر على اهداف متوسطة وبعيدة المدى وواضحة
2. تنفيذ حملة إعلامية لتسويق الاصلاح يتم إعدادها بتخطيط جيد لتساعد على توفير دعم سياسي و عام على نطاق عريض
3. وينبغي أن تقوم حملة التسويق بإعلام الجمهور بتكاليف الدعم ومنافع الإصلاح، بما في ذلك الوفورات التي تتحقق في الميزانية لتمويل الإنفاق ذي الأولوية العالية على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والحماية الاجتماعية
4. تعزيز الشفافية في الإبلاغ عن بيانات الدعم في الميزانية والقيام بحملات جماهيرية لتسويق الإصلاحات تتضمن تغطية إعلامية لإبراز التزام الحكومة بالإصلاح
5. أ لتدرج والتسلسل بصورة مناسبة في زيادات الأسعار , فحدوث زيادة مفرطة الحدة في أسعار الطاقة يمكن أن ينشئ معارضة شديدة للإصلاحات , ويتيح اتباع استراتيجية متدرجة للأسر والمؤسسات أن تعدل أوضاعها كما يتيح للحكومات تطوير شبكات الأمان الاجتماعي



السياسات الواجب اتباعها للإصلاح في قطاع الطاقة

1. تحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة يمكن ان يؤدي إلى الحد من العبء الذي يضعه قطاع الطاقة على المالية العامة ويمكن أن يؤدي تعزيز المركز المالي والأداء التشغيلي إلى الحد من ضرورة تحويلات الميزانية لأغراض الدعم لتلك المؤسسات

2. وضع تدابير موجهة لتخفيف حدة الآثار , ومن المفيد وضع تدابير موجهة بشكل جيد لتخفيف حدة تأثير الزيادات في أسعار منتجات الطاقة على الفقراء لبناء تأييد عام لإصلاحات الدعم , وكمثل على ذلك , توزيع الكوبونات للمستحقين او الدفع النقدي كما في البطاقة التموينية .

